أوراق

كارنيغي

عوامل عدم الاستقرار في موريتانيا

أنوار بوخرص

الشرق الأوسط | نيسان/أبريل 2012

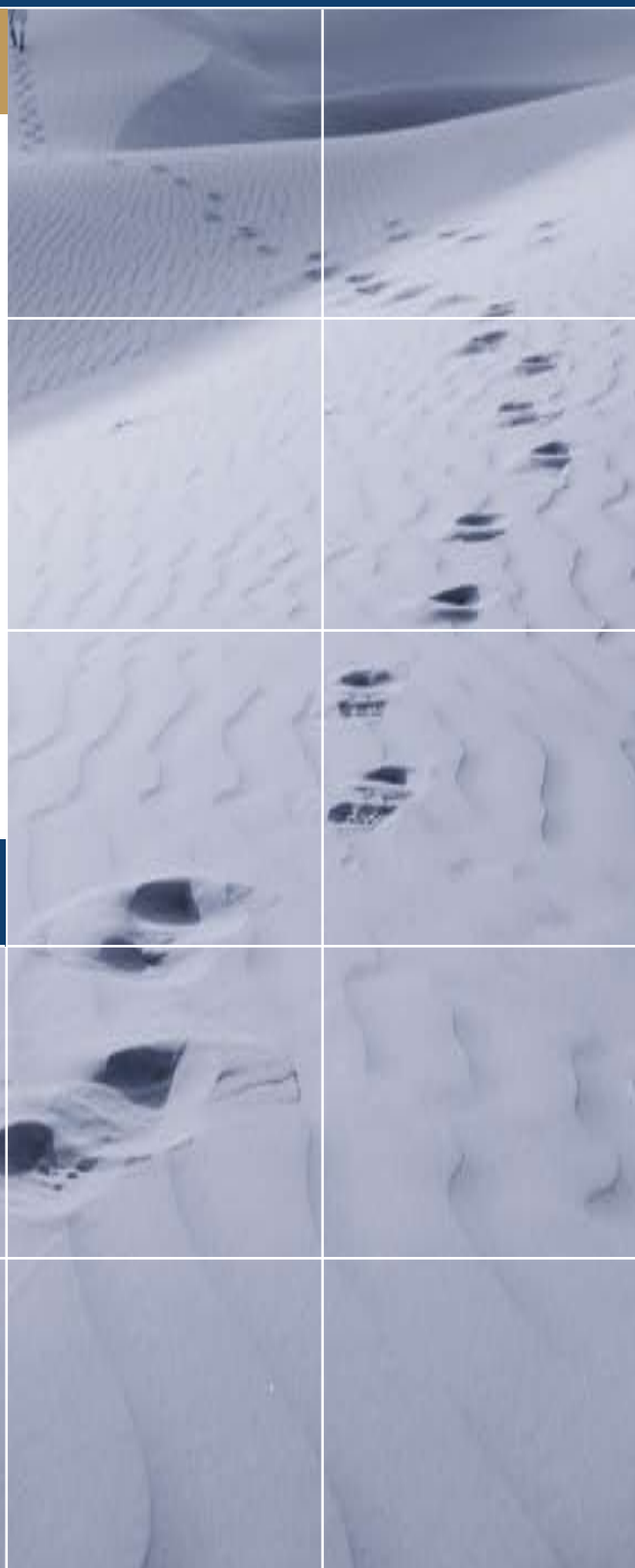

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق كارنيغي

عوامل عدم الاستقرار في موريتانيا

أنوار بوخرص

الشرق الأوسط | نيسان/أبريل 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

ملخّص 1

مقدمة 3

التوتّرات الداخلية 4

الضعف المؤسّسي والفساد 4

التوتّرات الاجتماعية والسياسية 8

زيادة التطرّف المحلي 12

الضغوط الخارجية : تجّار المخدّرات والقاعدة في بلاد الغرب الإسلامي وتجّار السّلاح 16

الخاتمة 20

ملاحظات 25

نبذة عن الكاتب 31

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 32

عاصمة
بلدة أو قرية
حدود ولاية
حدود دولية
بحيرة مالحة جافة
وادي متقطّع الجريان
موريتانيا
أفريقيا
المغرب
الجزائر
طرفاية
العيون
السمارة
تندوف
N
0 100 ميل
0 100 كلم
بير أم كرين
المحيط الأطلسي
الصحراء الغربية
تيرس زمور
الداخلة
أوسرد
ازويرات
تاودني
تشلا
نواذيبو
داخلة نواذيبو
إنشيري
أطار
أدرار
موريتانيا
مالي
أكجوجت
تكانت
تجكجة
الحوض الشرقي
نواكشوط
ترارزة
براكنة
لعصابة
ألاك
روسو
كيهيدي
كيفة
عيون العتروس
نعمة
الحوض الشرقي
كوركول
غيديماغا
هيليبابي
السنغال
داكار
مالي
LUCIDITY INFORMATION DESIGN, LLC

ملخّص

تبرز منطقة عبر الصحراء باعتبارها مرتعاً لعدم الاستقرار وانعدام الأمن. إذ يثير تقاطع مجموعة من العوامل، من الثورات في شمال أفريقيا وانتشار الأسلحة، إلى تهريب السلع غير المشروعة العابر للحدود الوطنية، والأنشطة الإرهابية التي يقودها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، اهتماماً شديداً بهذا الجزء من العالم.

واجهت الدول في هذه المنطقة، والتي ظهرت إلى الوجود وهي في حالة من الفقر المُدقع وبإحساس ضعيف بالهويّة المشتركة، تحدّيات تنموية هائلة. فالحكومات ضعيفة بصورة مزمنة وتعاني من وجود مؤسّسات سياسية متضعضعة، وتوترات عرقية – سياسية حادة، ونقص في الخدمات الأساسية والسلع العامة وفساد مستوطن. وفي سياق صراعها مع الاضطرابات الداخلية، تبدي هذه الدول قدرة محدودة على مراقبة حدودها والحفاظ على احتكار الاستخدام المشروع للقوة، حيث تتدخّل الجريمة المنظّمة لملء الفراغ.

تجسّد موريتانيا المخاطر التي تطرحها هذه الدول غير المستقرّة، والتي تتمتّع بقدرات ضعيفة، على الأمن الإقليمي والدولي. وثمّة ثلاثة ضغوط تبرز بوصفها حاسمة بالنسبة إلى وضع موريتانيا الحالي من عدم الاستقرار: ضعف وفساد مؤسّسات الدولة؛ التوتّرات الاجتماعية والسياسية المتجذّرة في الهياكل القبليّة القديمة والانقسامات العرقيّة والعنصرية التاريخية، وتنامي التشدّد في أوساط الشباب الموريتاني. وتتفاقم مشكلة التطرّف الداخلي بسبب ترابطها مع القوى العابرة للحدود الوطنية مثل عمليات التهريب غير المشروعة والشبكات الإرهابية الإقليمية. هذه العوامل يعزّز بعضها بعضاً، وتخلق حلقة مفرغة يجب كسرها من أجل استعادة شيء من الاستقرار.

لكي تكسر موريتانيا هذه الحلقة، تحتاج الحكومة إلى دعم مبادرات مكافحة الفساد، وإضفاء الطابع المهني على أجهزتها الأمنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين وضع من هم في أسفل الهرم الاجتماعي والاقتصادي. وثمّة حاجة أيضاً إلى تحسين وتيرة الاندماج السياسي للمواطنين وحصولهم على الحقوق الثقافية، حيث لم يمثّل منح ترخيص في العام 2007 للحزب الإسلامي المعتدل، تواصل، سوى خطوة واحدة باتجاه تشجيع الانخراط وتوسيع نظام المشاركة. وفي حين يؤثّر انعدام الفرص في الحصول على التعليم الجيد بشكل غير متناسب على المواطنين الذين هم بالفعل فقراء ومهمّشون، مايفاقم مشاعر غضبهم على النظام ويمكن أن يؤدّي الى التطرّف، فإن ثمّة حاجة ماسّة إلى إجراء إصلاحات في هذا القطاع. وينبغي على الأطراف الدولية الفاعلة دعم جهود الحكومة في إصلاح التعليم.

إن تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز قدرة الدولة، أمر بالغ الأهمية لتحسين الظروف الاقتصادية وبناء ثقة الشعب في المؤسسات الوطنية في موريتانيا. بيد أن تغيير العقد بين الدولة والمجتمع لن

يكون سهلاً أو سريعاً. فمثل هذا التحوّل المؤسسي يتطلّب قيادة وطنية مسؤولة، بالإضافة إلى جهات دولية مانحة لديها العزيمة ومستعدة لربط المساعدة الاقتصادية بتحسّن الأمن الشخصي. وقد أعلن الرئيس محمد ولد عبد العزيز التزامه بتحسين الإدارة العامة وتعميق الديمقراطية. ومن الإنصاف أن تحمله الولايات المتحدة وأوروبا على الالتزام بوعوده.

مقدمة

موريتانيا دولة تزداد هشاشة، حيث يؤدّي ارتفاع وتائر فقدان الأمان إلى التطرّف المحلّي العنيف والنشاط الإجرامي الإرهابي العابر للحدود. وتمتزج التوتّرات الداخلية مع العوامل الخارجية المُعطِّلة لتستنزف قدرة الدولة الضعيفة أصلاً على الاستجابة للتحدّيات.

لاتشكّل هذه الهشاشة مصدر قلق للمواطنين في موريتانيا وأولئك الذين يسعون إلى تعزيز التنمية في البلاد وحسب، بل تشكّل أيضاً تهديداً لجهود أوسع نطاقاً تهدف إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، من خلال منع نشوب الصراعات وتعزيز التعافي. وهي تقوّض، على وجه التّحديد، جهود مكافحة الإرهاب، التي تمثّل أولويّة قصوى بالنسبة إلى الحكومات الغربية والجهات الدولية المانحة.

لسوء الحظ، موريتانيا ليست البلد السواحلي الوحيد المعرّض إلى خطر الانزلاق إلى الفوضى «على الطريقة الهوبزية» (أي حرب الجميع ضدّ الجميع - المترجم)، مع مايعنيه ذلك من عواقب وخيمة على استقرار المنطقة والأمن العالمي. قد دقّ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون جرس الإنذار من مثل هذا الاحتمال عندما حذّر مجلس الأمن الدولي مؤخّراً من أن المنطقة قد تواجه قريباً «أزمة تماثل في حجمها أزمة منطقة القرن الأفريقي». إذ يهدّد اتساع نطاق الجريمة المنظّمة وتأثيرها في كلٍّ من أجهزة الدولة والمجتمعات الأوسع على حدٍّ سواء، والأزمة الغذائية التي تلوح في الأفق، والاشتباه بوجود صلات بين المنظمات الإرهابية، والشبكات الإجرامية، والجماعات المتمرّدة العرقية، بإبطال المكاسب الديمقراطية الهشّة والتقدّم الذي تم إحرازه بشقّ الأنفس في عملية بناء السلام في دول مثل مالي والنيجر وموريتانيا. ويمكن لهذه القوى تقويض التراتبيات الاجتماعية ونسيج التماسك الاجتماعي نفسه.

هذه المجتمعات هي من بين الأفقر في العالم، حيث تتجاوز معدّلات الفقر المُدقع نسبة 50 في المئة. كما أن الحكومات ضعيفة بشكل مزمن، ومؤشّرات هشاشة الدولة متفشّية. علاوة على ذلك، اختراق الدولة للمجتمع محدود والمؤسّسات السياسية ضعيفة، وثمة نقص في الخدمات الأساسية والسلع العامة، والقواعد الضريبية ضيّقة نظراً إلى حجم الاقتصادات غير الرسمية والفساد المستشري، وثمّة مقاومة ثقافية وعرقية لسلطة الدولة وللسيطرة على الأراضي. كما أن قدرة هذه الحكومات على مراقبة حدودها والحفاظ على احتكار الاستخدام المشروع للقوّة محدودة.

هذا التضعضع، في نواح كثيرة منه، يعود إلى أيام ولادة الدولة-الأمة السواحلية الحديثة. إذ سرعان ماوجدت هذه الدولة نفسها، وهي التي ولدت فقيرة جداً وكان شعورها بالهوية المشتركة ضعيفاً، في مواجهة تحدّيات تنموية صعبة، فاقمتها وعجّلتها، في بعض الأحيان، موجات الجفاف الشديد المتكرّرة وعدم الاستقرار السياسي والمؤسّسي. وقد أثّر ذلك سلباً على قدرة الحكومات

على توفير الاحتياجات السياسية والاقتصادية لشعوبها. بالطبع، تتفاوت هذه الدول في قدرتها على مواجهة الضغوط التي تتعرّض إليها، لكن لم تتمكّن أيّ منها حتى الآن من التغلّب على عجزها وضعفها.

تُمثِّل موريتانيا حالة دراسية مفيدة لتحليل طبيعة وأسباب ضعف الدولة وكيفيّة ارتباط هذه الأسباب بمخاطر عدم الاستقرار الداخلي. وهي أيضاً مكان ملائم لتقييم قدرة الدولة الضعيفة على الحفاظ على نفسها في مواجهة ضغوط كبيرة وموارد محدودة. الاستنتاجات التي تم التوصّل إليها هنا تستند في جزء منها إلى مقابلات أجريتها مع رجال دين وصحافيين وشخصيات فاعلة في المجتمع المدني، وممثّلي الحكومة خلال زيارة ميدانية قمت بها إلى موريتانيا في كانون الثاني/يناير 2012.

التوتّرات الداخلية

برزت ضغوط ثلاثة بدت حاسمة في المقابلات التي أجريتها مع مجموعة من الجهات الفاعلة في موريتانيا: ضعف وفساد مؤسسات الدولة؛ التوتّرات الاجتماعية والسياسية المتجذّرة في البنى القبلية القديمة؛ الانقسامات التاريخية العرقية-العنصرية، وتنامي التطرّف في أوساط الشباب الموريتاني. هذه العوامل الثلاثة يعزّز بعضها بعضاً، مايؤدّي إلى خلق حلقة مفرغة يجب كسرها من أجل استعادة شيء من الاستقرار.

الضعف المؤسّسي والفساد

حدّد كل من قابلتهم تفشّي الفساد وضعف الحوكمة، باعتبارهما مصدرين أساسيين للسّخط الشعبي، مايؤدّي إلى الاحتكاك الاجتماعي والتوتّر، وربّما عدم الاستقرار. وأكّد عدد من هؤلاء المحاورين أيضاً وجود صلة بين الفساد وضعف الدولة والنشاط غير المشروع. لاشكّ أن هذه الاتجاهات عميقة الجذور. فقد واجهت الدولة دفقاً غير مستقرّ من بعض القوى منذ استقلالها في العام 1960، أدّى إلى حالة عدم الاستقرار المعاصرة التي تواجهها البلاد. وهكذا، وجدت الدولة نفسها، وهي غير القادرة على إقامة نظام حديث للحوكمة، نفسها وقد تم إضعافها بسبب التوتّرات العرقية والعنصرية التقليدية، والهويات القبليّة، وغيرها من أشكال الانقسامات المجتمعية التي أذكاها واستغلّها بعض القادة وسماسرة السلطة المحليّون (الذين كانت لديهم في بعض الأحيان اتصالات إقليمية مع المهرّبين أو المتمرّدين) في حمأة التدافع من أجل السيطرة على القنوات التي توزّع الموارد العامة (مثل تخصيص الأراضي) أو على الأقلّ لاقتطاع حصّتهم من القطاعات الاقتصادية غير الرسمية المربحة (مثل الاتّجار وعمليات التهريب).

والواقع أن المسار الذي اتّبعته موريتانيا منذ الاستقلال يلخّص مسار بلدان الساحل الأخرى التي أعاقها الإرث الاستعماري الذي أضفى الطابع المؤسّسي على الامتيازات السياسية وفق خطوط عرقيّة، وأبقى على البلد متخلّفاً للغاية. ففي العام 1960، لم تكن في البلاد طرق معبّدة، وكان فيها عدد صغير من المدارس، وندرة في الفنّيين واليد العاملة المؤهّلة.[1] وباستثناء حقل التعدين الذي يستغله الفرنسيون في بلدة ازويرات، وميناء الصيد الصغير في نواذيبو، شكّل قطاع الزراعة الصغير وأعمال الرّعي التي يمارسها البدو العمود الفقري للاقتصاد الموريتاني.

لم يتمكّن هذا النظام من توليد مايكفي من العائدات الضريبية لدعم الوظائف الأساسية الاقتصادية للدولة. والأسوأ من ذلك أن الدولة لم تكن تملك لا القدرة ولا الرغبة في فرض الضرائب على هذين النشاطين (أي الرعي والزراعة)، إذ من الصّعب جمع الضرائب من البدو الموزّعين على مساحات شاسعة من الأراضي الموريتانية. كما أن محاولة فرض ضرائب على الزراعة تنطوي على مخاطرة سياسية، لأن الوجهاء المحلّيين الأقوياء الذين لهم صلات قويّة مع المسؤولين في الدولة يسيطرون على هذا القطاع. وتجد الحكومة نفسها في حلقة مفرغة، لأنه ليس في وسعها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنها تفتقر إلى الشرعية الشعبية ودعم النخب التقليدية المؤثّرة، وهما شرطان لازمان لفرض جباية الضرائب.[2]

أدّى اعتماد الحكومة في حقبة مابعد الاستعمار على المساعدات الخارجية إلى تغييب الحوافز للاستثمار في التنمية المؤسّسية وتوسيع القاعدة الضريبية، ما أضعف جهود موريتانيا لبناء الدولة.

كانت أكبر نقطة ضعف في الحكومة في حقبة مابعد الاستعمار، هي عجزها عن زيادة الإيرادات الضريبية بما يكفي للبدء في عملية بناء الدولة. وقد أدّى الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى تغييب الحافز للاستثمار في التنمية المؤسّسية وتوسيع القاعدة الضريبية، ما أضعف جهود موريتانيا في بناء الدولة. وقد أثّرت هذه العوامل على إجمالي قدرة الدولة على الحوكمة، وأدّت إلى حدوث قطيعة دائمة بين الناس وبين السلطات في العاصمة نواكشوط.

علاوة على ذلك، تفتقر موريتانيا إلى وجود قوى موازية فعّالة لوقف سوء استخدام السلطة من قبل سماسرة السلطة المؤثّرين داخل الجيش والعشائر القبلية. بعد تحريره في العام 1991، أصبح النظام الحزبي أكثر تشرذماً وفئوية من أي وقت مضى. وباستثناء عدد قليل من الأحزاب القائمة على الإيديولوجية، الإسلامية منها بصورة أساسية، لايزال النظام السياسي خاضعاً إلى سيطرة جماعات المصالح المرتبطة بشكل فضفاض بالقبيلة أو الطائفة أو العرق أو المنطقة. وكما هو موضّح في التقرير القُطري الخاص بموريتانيا في مؤشر برتلسمان للتحوّل (BTI) للعام 2012، «هذه القنوات والشبكات متقلّبة جداً ومتعدّدة الأوجه وتتغيّر في كثير من الأحيان، لكنها تشكّل الطريق الرئيسة التي تتم من خلالها هيكلة النظام السياسي مادون المستوى الرسمي للمؤسسات».[3]

حيثما يكون ثمة وجود للدولة في حدّه الأدنى، ولاسيّما في أطراف البلاد، تزداد فرص مختلف أصحاب المصلحة في السعي إلى تحقيق أهدافهم الخاصة. فحكام المقاطعات الأقوياء، على سبيل المثال، «غالباً مايشاركون في المناورات السياسية أو القبلية أو الحزبية من دون مراقبة مناسبة من المركز»، كما أوضح التقرير القُطري الخاص بموريتانيا في مؤشر برتلسمان للتحوّل للعام 2010.[4]

في المركز نفسه، يُضعِف الصراع السياسي الداخلي والتّناحر الفئوي بين كبار الضباط العسكريين القدرة المؤسسية للحكومة، ويجعل تنسيق السياسات بين الوزارات والإدارات في غاية الصعوبة. وقد أضعفت الأجنحة السياسية المؤيّدة للنظام السابق، جزئياً، فترة حكم الرئيس عبد الله ولد الشيخ القصيرة (أمضى 17 شهراً في منصبه)، الذي فاز في العام 2007 في أول انتخابات ديمقراطية منذ الاستقلال. ويُشتبَه في أن كبار ضباط الجيش وأنصار النظام السابق السياسيون والقبليون من ذوي التأثير قد حرّضوا على الاحتكاكات التي وقعت بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لإضعاف سلطة القيادة المدنية. ومن خلال المساعدة على إحداث الفوضى والشّلل السياسي، وجدت المؤسسة العسكرية الذريعة المناسبة للتدخّل والقيام بانقلاب في آب/أغسطس 2008. وتؤدّي الصراعات الفئوية داخل المؤسسة العسكرية في بعض الأحيان إلى إعادة تنظيم طاقم المعينين في المناصب القيادية العليا، كما رأينا في أعقاب انقلابَي 2005 و2008، لكن نظام احتكار القلّة نفسه لم يتغيّر كثيراً.

الفشل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرض سيادة القانون يؤثّر بطبيعة الحال على صدقيّة الدولة

في هذا النظام الزبائني، تتعرض القوى الديمقراطية والمعارضة إلى عوائق خطيرة. فالأفراد والجماعات المُسيطِرة في البرلمان، تنتمي دوماً إلى الحزب الحاكم وتحظى بدعم من الجيش. كما أن الأنماط والميول المعادية للديمقراطية نفسها موجودة في الروتين الحكومي والخدمة المدنية، كما يدلّ على ذلك تأييدها لانقلاب العام 2008.

هذا الوضع ينطبق على المجال الاقتصادي أيضاً. إذ تسيطر قلّة من الأفراد والعائلات والعشائر التي لها علاقات مع فصائل داخل الجيش على أهم قطاعات الاقتصاد (بالنسبة إلى الواردات والصادرات والبنوك والصناعات الزراعية، على سبيل المثال). وقد أبرزت تقارير عدة، بما فيها تلك الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، العقبات التي تواجه المؤسسات العاملة في السوق الموريتانية. وكما يوضح التقرير القُطري الخاص بموريتانيا في مؤشر برتلسمان للتحوّل للعام 2012، فإن العقبات نابعة من «قوة التكتّلات الاحتكارية التي تهيمن على كل الأسواق المربحة (العمل المصرفي وصيد الأسماك والبنية الأساسية العامة والبناء واستيراد وتصدير السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والاتصالات والتأمين وما إلى ذلك)».[5]

السلطة القضائية، المولجة من الناحية النظرية بتحقيق العدالة، مسيّسة أيضاً، وتعرقلها الآليات المعتادة والنظام غير الرسمي الذي تهيمن عليه الجماعات المتنفّذة. علاوة على ذلك، يعاني

الذراعان القضائي والتنظيمي للدولة من قلّة التمويل. وأينما كان لهذه المؤسّسات وجود مادي، فهي غير كفؤة، ومشبوهة في أكثر الأحيان. في بعض الحالات، تخلّت الحكومة عن واجبها في الحكم، كما هو الحال بالنسبة إلى برامج الرعاية الصحية والتعليم، وهي البرامج التي قد تنهار من دون تمويل من الجهات الدولية المانحة.[6]

هذا الفشل في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرض سيادة القانون يؤثّر بطبيعة الحال على صدقيّة الدولة. وتتفاقم مشكلة الصدقيّة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وهيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة، والمعدّلات الفظيعة للفساد المستشري. إذ تحتل موريتانيا المرتبة 143 من أصل 178 بلداً في تقرير مؤشر مدركات الفساد للعام 2010 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. ويقوّض الفساد جهود الحدّ من الفقر، ويفاقم العجز القائم في الفرص الاقتصادية، ويسهّل تفاقم التدفّقات الاقتصادية غير المشروعة.

يولّد فقدان الدولة للشرعية كل أشكال المضاعفات السلبية على الاستقرار، وعلى رأسها خطر رؤية المواطنين يغيّرون ولاءهم لصالح لاعبين غير حكوميين حاقدين مثل مهرّبي المخدرات والمتطرّفين الذين يمارسون العنف. بعبارة أخرى، يمكن للقدرة والشرعية أن يعزّز كل منهما الآخر، ويساهم إما في حلقة خيّرة أو مفرغة، حيث يؤدّي ضعف قدرة الدولة إلى إضعاف شرعيتها، والعكس بالعكس، مايُسفِر عن تفاقم ضعف الدولة.[7] وكما قال السفير الموريتاني ولد ديداش عن حقّ: «لقد أدّى انكماش الدولة–الأمة وفشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية والوئام الاجتماعي الحقيقي، واغترابها عن المواطنين، إلى تفاقم المشكلة في منطقة الساحل، خصوصاً وأن شعوب المنطقة لم تعرف الدولة القومية عبر تاريخها الطويل».[8]

تعهّد الرئيس الموريتاني الجديد، محمد ولد عبد العزيز، باستعادة الثقة في المؤسسات العامة في البلاد ومعالجة التحدّيات الهيكلية التي زادت من ضعف الدولة في مواجهة زعزعة الاستقرار. وقد تم استحداث مدوّنة قواعد سلوك جديدة لموظّفي القطاع العام بهدف إضفاء السمة الأخلاقية على الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة، وبدأت وحدة التحقيقات التابعة لمكتب المفتش العام، التي أنشئت في العام 2005، تحقيقات جنائية في وكالات عدة يشتبه في قيامها بتبديد أموال الدولة والاحتيال عليها واختلاسها. وكانت النتيجة ملاحقة (اتّهم رؤساء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرنامج الوطني لمكافحة السيدا (الإيدز) بالقيام بممارسات فاسدة) أو إقالة موظفين كبار في الخدمة المدنية ومسؤولين حكوميين، بما في ذلك حاكما مقاطعة نواكشوط ونواذيبو، ورؤساء وكالات كبرى تابعة للدولة، مثل اللجنة المركزية للصفقات ووكالة ترقية الصناديق الشعبية للادخار والقرض «بروكابيك» Procapec.[9]

وفي حين هلّل لها الجمهور، لاتزال هذه الحملة التي تهدف إلى الحدّ من الفساد وحماية المال العام قاصرة عن توفير حوكمة اقتصادية محسّنة. إذ أفلت عدد من الشركات أو الوكالات التابعة

للدولة التي يديرها حلفاء الرئيس وأنصاره (خصوصاً ضباط الجيش) حتى الآن من تدقيق المفتش العام.[10] وفي الواقع، يشكّ العديد ممن قابلتهم في أن لدى الرئيس الإرادة السياسية لتحدّي المصالح المكتسبة لائتلاف صغير لكنه قوي من أصحاب المصالح وجماعات المصالح المهيمنة في ظل الوضع الراهن. ويعتقد المتشائمون، وثمة الكثير منهم، أن ثمّة دوافع سياسية للتحقيقات والملاحقات القضائية إذ هي لاتستهدف سوى الأعداء السياسيين للجناح الحاكم في السلطة. وكما فعل سلفه، فإن الرئيس الحالي أيضاً سيعزّز المصالح الخاصة لحلفائه، وبالتالي يكرّس النظام الزبائني الذي يستند إليه بقاؤه السياسي في نهاية المطاف.

التوتّرات الاجتماعية والسياسية

يكمن المصدر الثاني لعدم الاستقرار في الطبيعة الطبقية للمجتمع الموريتاني. فمنذ تأسيسها، تم تقسيم البلاد على أُسُس عرقية وعنصرية، مازاد من بروز الصراع القائم على الهوية. ويمثّل فشل الدولة في حقبة مابعد الاستعمار في خلق هوية وطنية موحّدة تقوم على الشمولية للجميع والمشاركة واحترام التنوّع، سبباً واضحاً للتوتّر والصراعات التي طال أمدها في البلاد.

يمثّل فشل الدولة في حقبة مابعد الاستعمار في خلق هوية وطنية موحّدة تقوم على الشمولية للجميع والمشاركة واحترام التنوّع سبباً واضحاً للتوتر والصراعات التي طال أمدها في البلاد.

ثم أن المواجهات في موريتانيا بين العرب وبين الأفارقة السود (الأقليّات غير الناطقة بالعربية التي هي في الأصل من القبائل الموجودة على ضفتي نهر السنغال الذي يفصل السنغال عن موريتانيا) على وجه الخصوص، لها جذور عميقة. ففي ستينيات القرن الماضي، بدأ النظام الجديد عملية تعريب نظام التعليم والحدّ من الهيمنة العددية للأفارقة السود في الإدارة وفقاً لنسبتهم من عدد السكان.[11] وكانت السلطات الاستعمارية الفرنسية قد منحت امتيازات للأفارقة السود في المناصب الحكومية والإدارية وغيرها، على الرغم من أنهم لايمثّلون سوى ثلث عدد السكان. وأدّى برنامج التعريب إلى بروز صراعات خطيرة تحوّلت الى اضطرابات، كما حدث في العام 1966 عندما اندلعت أعمال الشغب رداً على قرار الحكومة بجعل اللغة العربية إلزامية في المدارس الثانوية.

عاودت التوترات الظهور عندما تم إدخال نظام الإصلاح الزراعي للتعامل مع مشكلة التصحّر، والذي نقل الرعاة العرب وقرّبهم أكثر من ضفاف نهر السنغال، ومن المزارعين السود الأفارقة الذين يعيشون هناك.[12] وقد رأى الأفارقة السود في الخطوة الحكومية محاولة أخرى لخدمة مصالح فئة عرقيّة ولغوية واحدة على حسابهم، وذلك بحرمانهم من أراضيهم والموارد الهامة في حوض النهر. ولعلّ الأمر الأكثر إثارة للجدل، هو أن قانون العام 1983 بشأن الإصلاح الزراعي أعطى للدولة الحقّ في مصادرة الأراضي الخاصة (مع دفع التعويضات المستحقّة) التي تُعتَبَر ضرورية من أجل توفير

«احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية». وقد عمد «سماسرة السلطة المحلّيين، ولاسيما حكام الاقاليم الذين كُلِّفوا بـ«إسناد حقوق الملكية»، إلى إساءة استعمال سلطاتهم.[13]

لم تكن أحداث العام 1989 الدامية سوى أحد مظاهر الصعوبات التي واجهتها موريتانيا – ومعها في الواقع معظم المجتمعات في منطقة الساحل ذات الأعراق والقبائل والطوائف المتعدّدة – في تهيئة الظروف المناسبة للتعايش بين الجماعات المختلفة. في تلك السنة، سرعان ماتحوّل نزاع حدودي بين موريتانيا والسنغال حول حقوق الرعي والرعاة إلى عمليات متبادلة في الإعادة إلى الوطن على أساس الانتماء العرقي والطّرد أحياناً. وقد كشف هذا الحدث حجم التوتّر الثقافي التاريخي بين العرب وبين الأفارقة السود وتنافسهم على السلطة والموارد.[14] واستغلّت القوى المتطرّفة الصراعات المحلّية على السلطة من أجل تعبئة جماعات المصالح العرقية ورأي الأغلبية ضدّ الخوف من «الآخر»، ما أدّى إلى تفاقم الخصومات العرقيّة والعنصرية. كانت بعض أسوأ أعمال القتل والطرد العنيف من صنع هؤلاء المسؤولين وعناصر أخرى في المجتمع.

في موريتانيا، حرّك المسؤولون الحكوميون المُندَفِعون المخاوف من القوة السوداء، وصوّروا النزاع الحدودي على أنه جزء من الصراع الهادف إلى تصحيح الخلل في التوازن الديموغرافي، والحدّ من الخسائر التي أوقعها الاستعمار الفرنسي. تم اجتثاث وطرد الأفارقة السود من ديارهم وقراهم.[15] كما تم «تطهير» الجيش الموريتاني من حوالى 500 جندي يشتبه في ضعف ولائهم للنظام القائم. في المحصّلة، تم طرد مابين 40 ألفاً و60 ألفاً من الأفارقة السود (هم مواطنون موريتانيون من جماعات البولار والولوف والسونينكي والبامانا العرقية) إلى السنغال ومابين 15 ألفاً إلى 20 ألفاً آخرين إلى مالي.

الوضع الاقتصادي للمجتمعات ذات الأصول الأفريقية السوداء ليس أسوأ من البيظان (الموريسكيون البيض) ذوي الأصول العربية – البربرية الذين يشكّلون المجموعة العرقية المهيمنة في موريتانيا، والتي تبلغ حوالى ثلث السكان. وهناك العديد من الموريتانيين البيض الفقراء في مدن الصفيح وفي القرى.[16] لكن المشكلة بالنسبة إلى الأقليّات غير الناطقة بالعربية هي أن «وضعها متضعضع من الناحية البنيوية»، وفقاً لتقرير العام 2010 القُطري الصادر عن مؤشر برتلسمان للتحوّل. وبسبب اشتباه «أصحاب السلطة البيظان» بهم «فقد كانوا على الدوام عرضة إلى خطر استهدافهم بالأشكال المخلفة من العقوبات السياسية والاقتصادية».[17]

لم يتعرّض الحراطين الناطقون بالعربية وذوو البشرة الداكنة من أحفاد العبيد، المعروفون بالموريسكيين السود، إلى هذه الحملة المنهجيّة من الطرد العرقي.[18] فقد جاء الحراطين، الذين يشكّلون ما لايقلّ عن 40 في المئة من عدد سكان موريتانيا البالغ 3.1 مليوناً، بأعداد كبيرة إلى نواكشوط خلال فترات الجفاف بين العامين 1973–1990. [19]وقد تشرّبوا الثقافة العربية، وهم

منحازون إلى البيظان. ومع ذلك، هذا لايعني أن الحراطين أغنياء. فهم يصنّفون في أسفل الهرم. ومعظم الحراطين أميّون، ويعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية، ويواجهون ظروفاً اجتماعية واقتصادية قاسية. وهم محرومون من حقوقهم الأساسية، ويعانون من التمييز في مختلف جوانب الحياة.

حاولت منظمات عديدة زيادة الوعي المحلي والدولي بالمحنة القاسية التي يواجهها الحراطين، بالإضافة إلى تعبئة المجتمع الدولي للضغط على الحكومة لمعالجة وضعهم. وقد كانت جهود الحكومة ناقصة حتى الآن. إذ أدّى التطبيق الفاسد من قبل القادة السياسيين المحلّيين إلى حرف سياسة حسن النيّة، الهادفة إلى القضاء على المستوطنات العشوائية (الجزرة) في المدن الكبيرة، وخاصة داخل وحول العاصمة نواكشوط، عن مسارها. ونتيجة لذلك، كتب أستاذ العلوم السياسية سيدريك جورد يقول: «الآلاف من الأُسَر الفقيرة، ومعظمها من الحراطين من الطبقة الدنيا، يتم طردها من «الجزرة». ومن ثم يتم شراء أراضيها، وهي ذات قيمة مرتفعة جداً حول نواكشوط، من قبل أشخاص يتمتّعون بصلات قوية ويمكنهم رشوة أعضاء لجنة المسح».[20] بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة مؤخّراً «برنامج الوقاية من النزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي»، لكن تأثيره كان محدوداً للغاية حتى الآن.[21] اندماج الحراطين يظل واحداً من التحدّيات الكبرى التي تواجه موريتانيا.

في أي بلد تتعرّض فيه الأقليات الكبيرة إلى التمييز ويسود سوء الحكم، يصبح من الصعب تجاوز انقسامات الهويّة، ومن الأصعب تعزيز الشعور بالانتماء إلى الأمة. في موريتانيا، يؤدّي تغلغل وانتشار السياسات العرقية القائمة على الهويّة إلى التحريض العرقيّ الدائم.

تمثّل التوتّرات القائمة على أساس عرقي بشأن الحصول على الموارد الاقتصادية أعراض ديناميكيات القوّة غير المتكافئة التي تشلّ الدول ذات التعدّدية الثقافية، وتعقّد جهود التعايش بين الطوائف والتحوّل الديمقراطي. في أي بلد تتعرّض فيه الأقليات الكبيرة إلى التمييز ويسود سوء الحكم، يصبح من الصعب تجاوز انقسامات الهويّة، ومن الأصعب تعزيز الشعور بالانتماء للأمة. في موريتانيا، يؤدّي تغلغل وانتشار السياسات العرقية القائمة على الهويّة إلى التحريض العرقيّ الدائم.

في العام 2008، برزت هذه التوترات مرّة أخرى إلى السطح في شكل صراع على الأرض. فقد اندلعت صدامات «بين المجتمعات المحليّة والسلطات الحكومية المحليّة التي كانت قد سمحت لرجال الأعمال بشراء سندات ملكيّة الأراضي في وادي نهر السنغال»، كما هو موضّح في مؤشر برتلسمان للتحوّل للعام 2010.[22] المشكلة نفسها وقعت في العام 2010 عندما ظهرت تقارير تشير إلى أن المضاربين يبيعون حقوق الملكيّة في السوق السوداء التي صمّمت أصلاً كي تعود بالفائدة على سكان أكبر مدن الصفيح في نواكشوط.

اندلعت صراعات الهوية المطوّلة بعنف في آذار/مارس 2010 بين الأفارقة السود والطلاب الناطقين باللغة العربية بعد بيان أدلى به رئيس الوزراء ووزير الثقافة أشار فيه إلى العربية كلغة مهيمنة. وفي أواخر العام 2011، اندلعت أعمال شغب احتجاجاً على تعداد مدني للسكان مثير للجدل قالت الحكومة إنه يهدف إلى «إعطاء البلاد تعداداً حديثاً ودقيقاً للتحقّق من الهويّة، كخطوة على طريق الإصلاحات».[23] اعتبر الأفارقة السود، وخصوصاً في الجنوب، أن تعداد السكان «عنصري» و«تمييزي». وقد كان البعض يخشون حقاً من أنهم إذا مافشلوا في تقديم وثائق (مثل شهادات وفاة أجدادهم) تثبت جنسيتهم، فقد يتم ترحيلهم، كما حدث في العام 1989. قال ضياء جاندو، وهو ناشط مع جماعة «لاتمسّوا جنسيتي»: «كيف يمكن للمرء إلا أن يفهم أننا مستهدفون من هذا التعداد عندما تطلب لجنة التحقيق، على سبيل المثال، إلى الزنجي الموريتاني أن يثبت «موريتانيته» من خلال الحديث باللغة الحسّانيّة (لهجة مغاربية) أو تلاوة آيات من القرآن؟»[24]

باتت موريتانيا هدفاً للجماعات المتطرّفة المسلّحة، والشباب الساخط قد يكون عرضةً إلى خطر الوقوع فريسة لإغراء التطرّف العنيف.

ومع ذلك، كان ثمّة تركيز متزايد، في السنوات القليلة الماضية، على منع النزاعات وعلى المصالحة العرقية. ففي العام 2007، اتّخذت الحكومة خطوة غير مسبوقة تدعو المواطنين الأفارقة السود الذين طردوا من البلاد في العام 1989 إلى العودة إلى ديارهم من المنفى في السنغال ومالي. ومنذ بداية عملية العودة الطوعية هذه إلى الوطن، عاد أكثر من 20 ألف لاجئ. ومن ثم يجب الاعتراف بأن كل عمليات العودة لم تحدث بعد العام 2007، حيث بدأ اللاجئون بالعودة إلى موريتانيا في العام 1993 عندما تحسّنت العلاقات الدبلوماسية بين السنغال وموريتانيا.

في محاولة أخرى لتصحيح أخطاء الماضي والتصالح مع إرث الدولة، اعترف الرئيس الحالي، في العام 2010، علناً بشرعيّة المظالم العميقة التي يشعر بها الأفارقة السود. ومن ثم أقرّ البرلمان، في آذار/مارس 2012، عدداً من التعديلات الدستورية، التي تؤكّد على الطابع المتعدّد الأعراق للدولة، وتجريم الرقّ (كما سبق بيانه في قانون صدر في العام 2007)، وتحظر الانقلابات العسكرية. ومن خلال الاعتراف بالطابع الثقافي واللغوي للكيان السياسي للأفارقة السود، وتجريم عمليات الاستيلاء غير الدستورية على الدولة، أراد الرئيس عبد العزيز احتواء عملية تعبئة الأفارقة السود، والإشراف على تزايد السخط الشعبي على حكمه، وإرسال إشارة قوية بأنه يريد القطع مع الماضي، الذي شوّهته في كثير من الأحيان التدخّلات العسكرية الدائمة (الزعماء السبعة الذين حكموا موريتانيا منذ الاستقلال، جاءوا كلّهم من الجيش)، والصراعات العرقية والعنصرية. ومع ذلك، أمام الدولة الكثير من التحدّيات التي يجب أن تتغلّب عليها قبل أن تتمكّن من معالجة معضلة أمنها العرقي وتسوية المسائل الأوسع التي تمسّ الحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والمواطنة.

زيادة التطرّف المحلي

ينبثق عنصر الضغط الداخلي الثالث في موريتانيا من التطرّف العنيف. إذ بدت البلاد، من حيث المبدأ، مقاومة للطموح الاستراتيجي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الهادف إلى الاستفادة من مشاعر غضب الجموع الغفيرة من الشباب الموريتانيين الذين أصابهم الإحباط بسبب عدم توافر فرص العمل والظلم والفساد، وغيرها الكثير. قبل الاطاحة به في العام 2005، حذّر الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع مراراً من وجود خلايا إرهابية نائمة في البلاد، بيد أن قلّة قليلة من الموريتانيين أخذته على محمل الجدّ، لأنه كان يشتهر بالتذرّع بالتهديدات من الداخل والخارج لنزع الشرعيّة عن خصومه السياسيين، خصوصاً الإسلاميين المعتدلين الذين قمعهم واستبعدهم من النظام السياسي. والحوادث العديدة التي وقعت منذ حزيران/يونيو 2005 (عندما أدّى هجوم نفّذه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضدّ ثكنة المغيطي في شمال شرق البلاد إلى مقتل 15 جندياً موريتانياً وجرح 39 آخرين) أظهرت حقيقة مزعجة مفادها أن موريتانيا باتت هدفاً للجماعات المتطرّفة المسلّحة، وأن الشباب الساخط قد يكون عرضة إلى خطر الوقوع فريسة لإغراء التطرّف العنيف.[25]

تغلغل الأفكار السلفيّة المستوردة في المجتمع الموريتاني أثرّ على ثقافة التسامح والهويّة الإسلامية التعدّدية لدى الموريتانيين.

في البداية، ألقى الموريتانيون باللائمة في تصاعد عمليات خطف وقتل الأجانب والجنود في البلاد على جهات خارجية في تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي. هذا التردّد في الاعتراف بخطر مشاركة الشباب في التطرّف العنيف اختفى إلى حدٍّ كبير عندما ظهرت أدلّة تشير إلى أنه منذ أواخر العام 2005 أصبح بضع عشرات من الموريتانيين لاعبين هامّين في التنظيم المذكور أو تلقّوا التدريب العسكري والإيديولوجي في معسكرات المتشدّدين في شمال مالي والجزائر. وأظهرت عمليات اعتقال عديدة في نواكشوط في العام 2008 مدى عمق الروابط بين الشباب الموريتاني وتنظيم القاعدة.

لكن، لاينبغي إضفاء المبالغة على هذا التهديد. إذ لايزال عدد الشبان الذين جرى تجنيدهم في تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي ضئيلاً جداً، وتفتقر الهجمات التي ارتُكبت أو أُحبِطت على التراب الموريتاني إلى الإتقان والتعقيد. كما أن قدرات التنظيم في البلاد محدودة للغاية، والشبكات التابعة له غير منظّمة وضعيفة. وقد عطّلت الملاحقة الفعّالة التي قامت بها الحكومة للمتطرّفين المُشتبَه باستخدامهم العنف وسجنهم مؤقتاً، انبثاق حركة متشدّدة وليدة ومنعتها من ترسيخ جذورها في موريتانيا. وساعدت عناصر عدّة أخرى في الحدّ من تصاعد التطرّف في البلاد، بما في ذلك القبليّة والمجتمع التعدّدي الذي يمارس عادة شكلاً منفتحاً ومعتدلاً من الإسلام.

بيد أن تغلغل الأفكار السلفيّة المستوردة في المجتمع الموريتاني أثرّ على ثقافة التسامح والهويّة الإسلامية التعدّدية لدى الموريتانيين. وهذا التأثير يظهر بشكل واضح في الاستعراض العلني للورع

الزائد أكثر من أي وقت مضى، وازدياد الضغوط الاجتماعية للالتزام بطقوس الطهارة والأوامر الدينية الجامدة. الأكثر أذية من ذلك هو أن بعض الأفكار السلفيّة ساهمت في تطرّف الخطاب الديني، الأمر الذي أدّى إلى الموجة الأخيرة من التطرّف في موريتانيا.

من سخرية الأقدار أن الدولة هي التي شجّعت على انتشار الأفكار السلفية من دون أن يبدو أنها تقدّر أن مثل هذه السياسة تهدّد بتقليص احتكارها للتفسير الإسلامي. فتعريب التعليم، على سبيل المثال، استلزم استيراد المدرّسين من مصر والشرق الأدنى. وقد مارس هؤلاء تأثيراً كبيراً في مجال تعريف وإصلاح وتفسير الشريعة الإسلامية، ووفّروا العمق الإيديولوجي المطلوب لهذه الطفرة في هذا الاتجاه العروبي/ الإسلامي في موريتانيا. كما ازدهر الإسلام السياسي أيضاً بفضل التبرّعات المالية والحوافز الآتية من منطقة الخليج، ولاسيّما من المملكة العربية السعودية، التي تموّل المساجد ومراكز الدراسات الإسلامية، والمحاظر (المدارس الدينية) لنشر تفسيرها الجامد للإسلام. كما ساهم تأثير الموريتانيين العائدين من دول الخليج في انتشار المذهب الوهّابي.

وصف العديد ممّن حاورتهم هذه المؤسسات بأنها قنوات للدّعم المادّي والإيديولوجي للإسلاميين المتطرّفين. وتمّت الإشارة إلى بعض المحاظر المتأثّرة بالسعودية، ولاسيّما في منطقة ترارزة، على أنها مسؤولة عن تفريخ أصوليين ومجنّدين متشدّدين. ووفقاً لما يقوله الصحافي محمد محمود أبو المعالي، يمكن أن تصبح المحاظر والمساجد شبكات اجتماعية هامة تربط بين الطلاب المُنَفَّرين والمعزولين بالفعل عن محيطهم. وفي هذه الحالة، يتم تلفيق أواصر أخوّة قوية تمُهِّد لتطرّف الفكر والالتزام بالعنف. ويلعب الخطباء الكاريزميّون جداً دوراً حاسماً في التشكيل الإيديولوجي للجماعة وتعزيز تضامنها ومعاييرها.

المحاظر ليست أكبر مشكلة في موريتانيا بل انعدام فرص الحصول على التعليم وقصور أداء النظام التعليمي.

تتوسّع شبكة المحاظر في أكثر الأحيان خارج مجالها، وتطوّر وتمدّ نطاق نفوذها من خلال آليات مثل الإنترنت.[26] لهذا السبب ولأسباب أخرى ثمّة افتراض واسع الانتشار بوجود صلة بين الدور الهام الذي يحتلّه التعليم في المحظرة عموماً في الساحة التربوية والتشدّد المتزايد في البلاد.

ومع ذلك، لاتنشر غالبية المحاظر الإيديولوجيات العنيفة، وهي تزوّد عددا كبيراً من السكان الذين خذلهم النظام التعليمي الفاشل باحتياجاتهم. ولذلك سيكون من الخطأ تشويه سمعة خريجيها، الذين واجهوا في كثير من الأحيان صعوبة في العثور على فرص عمل. المحاظر ليست أكبر مشكلة في موريتانيا بل انعدام فرص الحصول على التعليم وقصور أداء النظام التعليمي وهما المشكلة الحقيقية.

يبدو أن مستوى التعليم الذي يحصل عليه الشخص مؤشّر على فرصة تحوّله إلى التطرّف العنيف.[27] فالموريتانيون الذين تم اعتقالهم لارتكابهم جرائم إرهابية هم من الشباب الفقراء –

بين السادسة عشرة والرابعة والعشرين – الذين يتحدثون اللغة العربية فقط، ويملكون قدراً ضئيلاً من التعليم. وفي الواقع، قلّة منهم أتمّوا مرحلة الدراسة الثانوية العليا – من الصف التاسع حتى الثاني عشر – في حين فشل معظمهم في إكمال الدراسة الثانوية – من الصف السادس إلى الصف الثامن. وعلى عكس العديد من الشخصيات البارزة في التنظيمات الإرهابية من الذين نالوا قسطاً جيداً من التعليم، لايحمل أي من المتطرّفين الموريتانيين الذين يستخدمون العنف ممن اعتقلوا حتى الآن شهادات عليا، كما قال أحد الأشخاص الذين قابلتهم وهو، البروفسور مختار محمد شيخنا.[28] ولذلك فإن مسألة كيف أن مستويات التعليم المتدنّية –غالباً نتيجة ضعف الأداء في المدرسة، الأمر الذي يؤدّي إلى التسرّب أو الطرد – ونتيجتها المنطقية المتمثّلة في عدم الاندماج في سوق العمل، تسهم في التطرّف في موريتانيا، تبدو واضحة وتستحقّ قدراً أكبر من الاهتمام.

المنظمات المتطرّفة تساعد في تمكين من يهمّشهم المجتمع.

ويزداد هذا الخطر عندما يقترن بالعوامل الدافعة الأخرى، مثل تفتيت الهياكل الاجتماعية، ومشاعر الظلم المتفشّية. وفي الواقع، كل من قابلتهم في نواكشوط اعتبروا أن ثمّة صلة بين مشاعر الظلم وبين التطرّف العنيف. تتولّد مشاعر الظلم المتفشّية بسبب الغضب إزاء معاملة المسلمين في فلسطين وغيرها من أماكن الصراع، والسخط إزاء المستويات الفاضحة من الفساد في أوساط النخبة السياسية الموريتانية. وقال الصحافي محمد محمود أبو المعالي أنه يرى أن الظلم يولّد الصراع ويغذّي دائماً لهيب الانتقام والعنف المتبادل. وأضاف أنه في كل حالة من الحالات، كان الاحتلال العسكري الأجنبي أو القمع الوحشي للإسلاميين هو القوّة الدافعة الرئيسة وراء ظهور الحركات المتطرّفة العنيفة. وقد لوحظ هذا النمط في الثمانينيات في لبنان وأفغانستان، وتأكّد في العقود التي تلت في العراق. وطوال التسعينيات لم يكن بوسع الإرهابيين الجزائريين استقطاب المجنّدين إقليمياً أو في موريتانيا على وجه التّحديد، لكن الأمر تغيّر بعد غزو العراق. وأشار متحاورون آخرون، معظمهم من أئمة المساجد وعلماء الدين، إلى أن أوّل المتطرّفين في تاريخ الإسلام هم الخوارج الذين ثاروا ضدّ ما اعتبروه قمعاً سياسياً من جانب السلالة الأموية الحاكمة.[29]

رسم كلّ من قابلتهم الصورة نفسها للمتطرّفين الذين يستخدمون العنف في البلاد: شباب يعيشون في محيط نواكشوط حيث يتخلّل التفكّك الاجتماعي الأحياء الفقيرة، كما يتضّح من ارتفاع معدلات الطّلاق والانحراف.[30] وهذا يؤدّي إلى انخفاض التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي وتفاقم الإقصاء الاجتماعي، كما قال البروفسور يحيى ولد البراء.[31] كان معظم الذين تم اعتقالهم بتهمة التطرّف عالقين في حلقة مفرغة من التفكّك والإقصاء الاجتماعي، وانعدام الأمن الشخصي. وقد اتّبع معظمهم المسار نفسه: بعد فشلهم في المدرسة، تم جذبهم إلى التطرّف من خلال الوعظ المتشدّد. ويلقي كل هؤلاء باللائمة في محنتهم على فساد الدولة وأوجه القصور الشديد في حوكمتها.

وقد استغلّت الجماعات المتطرّفة العنيفة في منتديات الإنترنت والمساجد والسجون بشكل كامل تفكّك هذه الضوابط الاجتماعية، والتهميش واسع الانتشار لأعداد كبيرة من الشباب لاستدراجهم إلى التطرّف. لاتكتفي المجموعات بتضخيم مظالم الشباب واثارة مشاعر الاحباط والغضب لديهم على النظام الداخلي الظالم والنظام الدولي الجائر فقط، بل توفّر لهم أيضاً وسيلة لتصحيح هذه التظلّمات من خلال العنف. المنظمات المتطرّفة تساعد في تمكين من يهمّشهم المجتمع.[32]

حتى الآن، كان معظم المجنّدين في شبكات المتطرفين من الموريكوس البيض، لكن ثمّة قلق متزايد من أن المجموعات العرقيّة الأخرى، وخاصة الحراطين، قد تكون عرضة إلى التطرّف أيضاً.[33] بعد أن عانوا المظالم والاضطهاد الهيكلي، تم استدراج أفراد من السكان الحراطين في موريتانيا من خلال خطاب الإسلاميين العادل والمعادي للتقليدية. وعلى النقيض من ذلك، إسلام الطريقة القادرية والتيجانية الصوفية فاسد في نظر هؤلاء الموريتانيين المظلومين بسبب ارتباط هذين التنظيمين الوثيق بنظام طبقي جامد.

تغلغلت حركة التبليغ، وهي جماعة إسلامية عابرة للحدود الوطنية تحثّ على إعادة أسلمة المجتمع من خلال وسائل غير عنيفة وتعارض الانقسامات العرقيّة، في صفوف السكان الحراطين. ولعلّ أكثر مايثير قلق السلطات الموريتانية هو خشيتها من احتمال أن يتم إغراء بعض الحراطين بواسطة رسالة الحركات المتطرّفة العنيفة التي تندّد أيضاً بالتقسيم الطبقي للمجتمع. فالعديد من الإرهابيين لايتصرّفون انطلاقاً من التعصّب الديني وحده، بل كردّ فعل على نظام يرون أنه ظالم وقمعي. ويزدهر تنظيم القاعدة عبر التلاعب بالأشخاص المتعطّشين لتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد يكون ذلك واحداً من الأسباب التي تفسّر أن اثنين فقط من الانتحاريين الموريتانيين (حتى الآن) كانوا من الحراطين. وذكرت نشرة صادرة عن المركز الوطني الأميركي لمكافحة الإرهاب في العام 2009 أن زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مختار بلمختار «كان يريد جذب مجنّدين من الأفارقة السود لأنهم سيوافقون بسهولة أكثر من العرب على أن يصبحوا انتحاريّين، ولأن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جعلهم جاهزين للتجنيد».[34]

من المثير للاهتمام أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فشل في جذب أي مجنّدين في أوساط البولار والسونينكي والولوف. في الماضي، دفعت صراعات مماثلة، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على أساس الهويّة العرقية والعنصرية، هذه الجماعات أكثر نحو هامش المجتمع. ومن الطبيعي أن هناك مستوى عالياً من عدم الثقة بين الأفارقة السود وتنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي، وهي الحركة التي يقودها ويهيمن عليها العرب. كما أن الأقليّات غير الناطقة بالعربية من الأفارقة السود لم تنجذب بشكل خاص إلى الإسلام السياسي على نطاق أوسع، إذ لدى البولار والولوف والسونينكي والباماانا «تصوّر للإسلام السياسي بوصفه تجسيداً لإيديولوجية «القومية العربية» القديمة «التي تحبّذ «عروبة» موريتانيا على حساب الجماعات غير العربية فيها»، كما أشار

سيدريك جورد بصورة صحيحة.[35]

تعهّدت الحكومة الموريتانية باتّخاذ العديد من الخطوات والمبادرات لمكافحة التطرّف. وبالإضافة إلى تحسين قدرتها على القتال وتحديث معدّات جيشها من خلال حيازة طائرات عالية الأداء وغيرها من العتاد، عزّزت الحكومة نظامها القانوني. وتحاول التشريعات الجديدة الخاصة بمكافحة الارهاب الموازنة بين الأمن وسيادة القانون، لأن ترسيخ شرعية قوانين مكافحة الإرهاب أمر ضروري لكسب التأييد الشعبي لمقاضاة الحرب التي تشنّها البلاد على التطرّف والإرهاب.

حاولت الحكومة أيضاً نزع الشرعيّة عن المبرّرات الإيديولوجية للتعصّب والتطرّف من خلال توظيف المئات من أئمة المساجد الجدد لإلقاء المواعظ في مساجد البلاد، فضلاً عن إشراك السجناء المتطرّفين عبر الحوار مع العلماء ورجال الدين الإسلاميين الذين ترعاهم الدولة.[36] والهدف من الحوار هو إعادة تأهيل المتطرّفين الذين يمارسون العنف، وكذلك تسريح ونزع تطرّف المجنّدين المحتملين. ووفقاً لما يقوله محمد محمود أبو المعالي، فقد كان البرنامج فعّالاً للغاية، ما أدّى إلى توبة العشرات من المتطرّفين السابقين. وقال أنه كانت هناك حالة واحدة فقط من العودة إلى الإجرام بين 40 إلى 50 من الأشخاص الذين أطلق سراحهم من السجن.

الضغوط الخارجية: تجّار المخدّرات والقاعدة في بلاد الغرب الإسلامي وتجّار السّلاح

تتفاقم مشكلة التطرّف المحلي في موريتانيا بسبب ترابطها مع العوامل العابرة للحدود الوطنية، مثل عمليات التهريب غير المشروعة والشبكات الإرهابية الإقليمية. وقد لعبت البلاد تقليدياً دوراً محورياً في تجارة عبر الصحراء، بالإضافة إلى المبادلات والتأثيرات الثقافية والدينية المتبادلة. ونظراً إلى موقعها وحدودها الواسعة التي يسهل اختراقها، كانت موريتانيا عُرضة بوجه خاص إلى جميع أنواع التهريب، بما في ذلك الأسلحة. وقد عرّض ذلك البلاد أيضاً إلى خطر أن تصبح ممرّاً رئيساً لتهريب الكوكايين في العالم. وتكشف وثائق سرّية مسرّبة من السفارة الأميركية في نواكشوط عن مثل هذا القلق وتثير هاجس أن تصبح موريتانيا مركزاً جديداً لتهريب المخدّرات.[37]

نظراً إلى موقعها وحدودها الواسعة التي يسهل اختراقها، كانت موريتانيا عُرضة بوجه خاص إلى جميع أنواع التهريب.

من شأن هذا التطور أن يثير القلق في أي بلد، لكن هذا صحيح بشكل خاص بالنسبة إلى موريتانيا، التي تعاني من عجز خطير في الحوكمة، وسهولة الحصول على الأسلحة. ويبدو عدم الاستقرار أكثر وضوحاً في الجزء الشمالي من البلاد نظراً إلى قربه من الصحراء الغربية، وهو الإقليم الذي تضعف فيه سلطة الحكومة وتمزّقه الصراعات. كانت حركة مرور المنتجات غير المشروعة عبر

الحدود مع الصحراء الغربية صناعة مزدهرة، حيث كانت تسيطر جبهة البوليساريو، التي تقاتل من أجل استقلال الصحراء الغربية عن المغرب، تسيطر على توريد الأسلحة إلى موريتانيا.[38] وتشير تقديرات تقرير صدر في العام 2008 عن وزارة الأمن الوطني الموريتاني إلى أن عدد الأسلحة غير الخاضعة إلى المراقبة في موريتانيا يصل إلى 700 ألف قطعة. هذا «أدّى إلى موجة من الإجرام تعود إلى حقيقة أنه صار من الأسهل والأيسر شراء أسلحة من مختلف الأنواع والعيارات، بما في ذلك الأسلحة الحربية»، وفقاً لما جاء في دراسة صادرة عن مشروع «مسح الأسلحة الصغيرة» Small Arms Survey.[39]

يتقاطع التدفّق الأخير لمزيد من الأسلحة من ليبيا، نتيجة للصراع هناك، واستمرار تدفّق اللاجئين من مالي (أكثر من 31 ألفاً حتى الآن) الذين فرّوا من الاشتباكات المسلحة بين المتمرّدين الطوارق والجيش، مع المزيج المتفجّر المتمثّل في الأزمة الغذائية التي تلوح في الأفق، والمجرمين العابرين للحدود، والمتشدّدين المسلحين الإقليميين المرتبطين بأعمال اللّصوصية. إذ قال السفير الموريتاني ووزير الإسكان السابق محمد فال ولد بلال «إن دخول تنظيم القاعدة، وشبكات التهريب، ومعسكرات التدريب وتورّطها في النزاعات التقليدية، حوّل الساحل من منطقة رماديّة إلى برميل بارود معدّ للتفجير». وأضاف «وهذا يضعنا في مواجهة حروب مترابطة ومتداخلة بين الطوارق والجيش المالي، وتنظيم القاعدة ومالي، والعرب والقاعدة والطوارق والعرب».[40]

في موريتانيا، يبدو أن ثمّة علاقة بين الجريمة والتطرّف العنيف، حيث يعمل الأول باعتباره منطلقاً للأخير.

إذا ماتفاقم حجم تجارة المخدّرات غير المشروعة، فإن عواقب ذلك على الدولة والمجتمع قد تكون شديدة. فالأموال الناتجة عن تهريب المخدرات يمكن أن تزعزع استقرار النظام السياسي الضعيف من خلال تمويل الحملات الانتخابية، وتزيد من تآكل سيادة القانون، وفساد النخبة. وبالفعل، فإن اشتباه الجمهور بتواطؤ مسؤولين كبار في تجارة المخدرات متفشٍّ، حيث أشار العديد من محاوريّ إلى مثل هذا التورّط. بدأ هذا التورّط في عهد الرئيس ولد الطايع الذي كان معروفاً بالسيطرة على محور التهريب الرئيس في شمال البلاد وذلك بفضل التحالفات التي أقامها بين قبيلة الرقيبات، والتي تسيطر أيضاً على حركة استقلال البوليساريو، وقبيلته سماسيد. وقد تعمّقت هذه الشكوك في العام 2007 بعد القبض على عميل سابق لجهاز الشرطة الدولية الإنتربول والحكم عليه، وهو ابن عم الرئيس ولد الطايع، بالإضافة إلى نجل الرئيس الموريتاني السابق محمد خونا ولد هيدالة. وقد استمرّت هذه التحالفات الاستراتيجية بسبب شبكات الرعاية التجارية والسياسية والعسكرية.

وعلى الرغم من ذلك، ضعفت سيطرة الحكومة على المنطقة الشمالية، لأن قوىً جديدة ظهرت على الساحة، وبصورة خاصّة شبكات الهجرة غير الشرعية ومهرّبو المخدرات وتجّار الأسلحة، والطوارق.[41] وقد أحدثت هذه الشبكات تحوّلاً في العلاقات القبليّة والعرقيّة والطبقيّة وتلك الخاصة

بالدولة في موريتانيا، وهي العلاقة المتقلّبة والمتبدّلة باستمرار. وأدّت المنافسة ضمن هذه الجهات الفاعلة وفي مابينها إلى تصعيد المعركة من أجل السيطرة على الريع الناتج عن الأنشطة الإجرامية المربحة.

ووفق تعبير الخبير الاقتصادي الغاني جورج أييتي، في هذا «البازار الأشبه بالمافيا»mafia-like bazaar، حيث الذين لديهم القدرة على الاستيلاء على الريع «ينهبون متى شاءوا»، يصبح التمييز بين الأطراف الفاعلة في الدولة والأطراف الإجراميّة ضبابياً وغامضاً.[42] وفي الواقع، في كثير من الحالات، يتحدّر المسؤولون في الدولة من القبيلة والعشيرة والعائلة نفسها، مثلما هو الحال بالنسبة إلى المتمرّدين أو مهرّبي المخدّرات. [43]«والنتيجة هي حدوث توتّر يصعب إصلاحه، على مايبدو، كما صاغ ذلك سيدريك جورد ببراعة، حيث يقول «تتعرّض الدولة باعتبارها كياناً مجرّداً إلى التهديد بسبب هذه الأعمال غير المشروعة، ومع ذلك فإن العديد من موظفي الدولة، في الوقت نفسه، منهمكون في هذه الأنشطة».[44]

وثمة خطر آخر كبير يشكّله تهريب المخدرات، ويتمثّل في التأثير غير الملحوظ الذي يمكن أن يتركه على السكان المحلّيين. إذ يمكن للقيمة الكبيرة الناتجة من مبيعات المخدرات تشويه الاقتصاد والتأثير على الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال زيادة مستويات الاستهلاك المحلّي (الكوكايين باهظ الثمن ولكن يمكن أن يتحوّل بسهولة إلى كراك، أي نوع مركَّز من الكوكايين)، والعنف (الاختطاف والابتزاز وجرائم العصابات)، والجنوح. [45]كما تم ربط هذا الإجرام بالتطرّف العنيف في موريتانيا. في شباط/فبراير 2012، تمت إدانة عشرة أشخاص في نواذيبو، العاصمة الاقتصادية للبلاد، بتهمة حيازة طنين من مخدّر القنب الهندي.[46] وقال مسؤولون أمنيون إنه «تم استخدام المخدّرات لتمويل عمليات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».[47]

في موريتانيا، يبدو أن ثمّة علاقة بين الجريمة والتطرّف العنيف، حيث يعمل الأول باعتباره منطلقاً للأخير. وفقاً لمقابلات أجريتها مع مسؤولين في الدولة وصحافيين قاموا بمراجعة تقارير الشرطة، كان لدى عدد كبير من أولئك الذين اعتقلوا لارتكابهم جرائم إرهابية ماضٍ إجرامي. من هؤلاء 50 إلى 70 في المئة كانوا جانحين، كما قال الصحافي السلمو ود مصطفى، من صحيفة «تحاليل هبدو».[48] تورّط معظمهم في جرائم صغيرة (سرقة السيارات، وبيع المخدرات). وتحوّل بعضهم في السجون إلى التطرّف من خلال تفاعلهم مع الدعاة المتشدّدين. كانوا جميعاً من المؤمنين، ولكن قبل تحوّلهم إلى التطرّف، لم يكن أي منهم ورعاً بصورة استثنائية. لم يكن لدى العديد منهم أيّ أمل، حيث كانوا يواجهون مستقبلاً قاتماً، مع احتمال أن يمضوا حياة ملؤها البطالة والحرمان من الحقوق.[49]

في بعض الحالات، يمكن اعتبار الانتقال من الجرائم البسيطة إلى التطرّف والعنف نوعاً من التكفير عن سوء السلوك الآثم. يشجّع الدعاة السلفيّون الراديكاليون في موريتانيا مثل هذا السعي

للخلاص الديني حيث يكفّر المجرمون الذين تم «إصلاحهم» عن نفوسهم الخاطئة، وعن مجتمعهم من خلال الانضمام إلى النضال العنيف ضدّ قوى الظلم. وفقط عن طريق تطهير المجتمع الموريتاني من النخبة الفاسدة ومن التأثير الكاسح للقوى الامبريالية، يمكن للشباب الموريتاني وضع حدٍّ للاستمرار غير المحدود للحوكمة الفاشلة، والدولة المختلّة. ويرى المهتدون الجدد، أنه لايمكن أن تكون الفوضى وفساد الحكم سوى نتيجة لانحراف الدولة عن الصراط المستقيم والجهل المتعمّد بالتوجيه الإلهي. وفي الواقع، ليس من الصعب فهم كيف يمكن لهذه الحجج الوعظية أن تكون جذابّة لجيل يعيش في عزلة متزايدة اجتماعياً، وتداس رغبته في الكرامة الأساسية والاعتراف به على قدم المساواة، في بنية اجتماعية جامدة وخانقة تتم إدامتها بواسطة دولة فاسدة ومؤسّسة دينية تستميلها النخبة المهيمنة.

مما لاشك فيه أن الجيل الأكبر سناً عانى من الأنماط نفسها من الاختلال الوظيفي للدولة وإهمالها، ومع ذلك لم يلجأ إلى الإجرام أو التطرّف. ويكمن الاختلاف الرئيس في ظهور قوى بنيوية جديدة عطّلت الروابط الفعّالة بين المجتمع التقليدي وبين شبكات الدعم الاجتماعي الخاصة به ومحيطه المألوف. وقد أضعفت عمليات التمدين السريعة الآليات البدويّة والريفية التقليدية للتنظيم الاجتماعي. وساهم ذلك في انهيار الأسرة التقليدية. وأدّى ارتفاع معدّلات الطلاق إلى ارتفاع معدّلات التسرّب من المدارس وارتفاع معدّلات الجنوح. وذكرت الوكالة الأميركية للتنمية أنه مع فشل الدولة في خلق «مصادر بديلة للحوافز والعقوبات»، فإن «الكثيرين تسلّلوا من خلال شروخ المجتمع الحديث، وشعروا بأنه قد تخلّى عنهم، وفي بعض الحالات، تحوّلوا ضدّه».[50]

عندما كان الأمر يناسب طموحاتها، كانت الشبكات المتطرّفة تتغاضى عن/وتستفيد من الاتّجار غير المشروع بالمخدرات. كما وفّرت هذه الشبكات الشرعية الأخلاقية وإثبات صوابية تورّط المرء في الأنشطة غير المشروعة من الناحية الدينية طالما أنه يتم استخدام الأرباح المتولّدة لدعم قضية المتشدّدين. وفي بعض الدوائر الجهاديّة، يتم تبرير تجنيد عتاة المجرمين لأسباب تاريخية أيضاً. وكثيراً مايتم الاستشهاد بقصة عمر بن الخطاب، الخليفة الثاني للإسلام (كان يعبد الأصنام، وكان يعاقر الخمر كثيراً، وأراد أن يقضي على العدد الصغير ولكن المتزايد من معتنقي الدين الإسلامي) بوصفها خير مثال على كيفية تحوّل واحد من أشدّ أعداء الإسلام، إلى واحد من أشهر المدافعين عنه حماسة ومحاربيه الشجعان.[51] ويمكن أن يكون لمثل هذا الإثبات والتبرير من شخصيات دينية مستقلّة تأثير هام على الشباب الغاضب والساخط والمشوّش.

كما أن المصلحة الذاتية هي التي تحرّك بوضوح الصلات القائمة بين الأنشطة غير المشروعة والتشدّد. إذ لبارونات المخدرات والعقائديين الذين يستخدمون العنف، على حدٍّ سواء، مصلحة مشتركة في إضعاف هياكل الدولة، وتجاوز سيطرتها الإقليمية، والالتفاف على المنع الذي تمارسه، وتقويض سلطتها عموماً. نزع الشرعيّة عن الدولة لايزال واحداً من الأهداف الرئيسة للمتطرّفين

الذين يستخدمون العنف في بلد أضعفت مروحة متنوعة من القوى الآليات التقليدية للتنظيم الاجتماعي فيه.

معظم المهرّبين لايسعون إلى إسقاط الدولة ولا يشتركون بصلات إيديولوجية مع المتطرّفين الذين يمارسون العنف. وبطبيعة الحال، لايمكن للمرء أن يفترض أن يكون هذا هو الحال دائماً، لأن مايبدأ كتحالف مصلحي لأسباب لوجستية وعمليّة، قد يتطوّر إلى وحدة عقائدية. في الوقت الراهن على الأقل، لم تظهر هذه الصلات الإيديولوجية.

في الواقع، ثمّة حالات تدهورت فيها العلاقات بين المجرمين والمتطرّفين الذين يستخدمون العنف وأدّت إلى الصراع. ومع ذلك، «في لعبة تنطوي على ثلاث جهات فاعلة – مجرمون ومسؤولون في الدولة ومتطرّفون يستخدمون العنف»، «أي اثنين منهم قد يحجم عن تشكيل تحالف عندما يُحتمل أن يدفع القيام بذلك واحدة من تلك الجهات الفاعلة إلى تعريض نفسها للتكاليف المترتّبة على معاداة الجهة الفاعلة الثالثة». [52] وبعبارة أخرى، فإن التواطؤ مع الدولة يكون أكثر فائدة للمجرمين من التعاون مع المتطرّفين الذين غالباً مايكونون في حالة حرب مع الدولة.

الخاتمة

يولّد التقاء حركات التمرّد في شمال أفريقيا وتزايد الخوف الإقليمي والغربي من انتشار الأسلحة، وتهريب السلع غير المشروعة عبر الحدود الوطنية، والنشاط الإرهابي بقيادة تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي، اهتماماً شديداً بمنطقة عبر الصحراء. وعلى غرار معظم جيرانها، تعاني موريتانيا من الفقر والتوتّرات العرقيّة – السياسية، والحوكمة الفاسدة (في الواقع يقود موريتانيا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو، إضافة إلى مالي إلى أن أطاح انقلاب عسكري وقع مؤخّراً بالرئيس، في الوقت الحالي عسكريون سابقون). وفي عشرات المقابلات التي أجريتها في موريتانيا، تؤكّد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على الارتباط الواضح بين عدم الاستقرار وبين ضعف المؤسّسات، مُقاساً بسوء الحوكمة والتغلغل المحدود للدولة في المجتمع. كل الأدلّة التي جمعتها تشير إلى عدم الاستقرار المؤسّسي، والحوكمة الفاسدة، والحرمان الاقتصادي، وضعف الثقة الاجتماعية، باعتبارها عوامل الخطر الرئيسة التي تسهم في عدم الاستقرار.

نظراً إلى موقعها الاستراتيجي بين المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومشاكل عدم الاستقرار المتفشّية ومتعدّدة الأوجه التي تواجه، أصبح من الطبيعي أن تكون موريتانيا موضع تركيز وكالات التنمية الدولية وبرامج الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. بالنسبة إلى الجهات الدولية المانحة الموجّهة للتنمية، ومن بين العديد من العوامل المتشابكة المسبّبة للصراع، فإن العلاقة بين نقص التنمية الاقتصادية إلى حدٍّ كبير وعدم الاستقرار في موريتانيا، هي الدافع

الأكثر وضوحاً لعدم الاستقرار الذي يُستشهد به في كثير من الأحيان.

تشدّد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في موريتانيا على أنه لايمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية من دون أمن.

وبالنسبة إلى مسؤولي الدفاع والمخطّطين الاستراتيجيين العسكريين، تجسّد موريتانيا المخاطر التي تشكّلها الدول التي تتمتّع بقدرات ضعيفة على الأمن الإقليمي والدولي. وهي حالة تبيّن كيف تتقاطع دوافع عدم الاستقرار الداخلي مع العوامل الخارجية، وتتعزّز في سياق عملية تعرّض البلد إلى زعزعة الاستقرار. بالإضافة إلى إفقار شعوبها، عادة ماتكون الحكومات الضعيفة فاسدة ويسهل اختراقها من قبل جماعات الجريمة المنظّمة، مايؤدّي إلى تقويض جهودها في بناء هياكل حوكمة عمليّة. وهذا يخلق فجوة خدمة منهكة في قدرة الدولة الضعيفة أصلاً. وتعتبر «المناطق غير الخاضعة إلى السلطة، وتلك التي يتعذّر ضبطها، والتي تعاني من سوء الإدارة، وكذلك المناطق المتنازع عليها» أرضا خصبة لجماعات الجريمة المنظّمة والإرهابيين، كما تقول استراتيجية الدفاع الوطني في البنتاغون. كما تقدّم استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية رأيها في الرابطة بين الدولة والجريمة المنظمة والإرهاب: «الجيران الذين يشاركون في الصراع العنيف، أو الدول الضعيفة حيث تزدهر الجريمة المنظّمة، أو المجتمعات المختلة وظيفياً، أو انفجار النمو السكاني على حدودها، جميعها تطرح مشاكل بالنسبة إلى أوروبا».[53]

لكي تبتعد موريتانيا عن حالة الضعف التي تعاني منها، تحتاج الحكومة إلى دعم مبادرات مكافحة الفساد، وتعزيز الإصلاحات في قطاع التعليم، وإضفاء الطابع المهني على أجهزتها الأمنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

تصبح مكافحة العصابات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مسعًى غير مُجدٍ، طالما أنه لاتتم معالجة عواملها المساعدة الرئيسة (أي الفساد). ولن يكتب النجاح لوقف تيّار تطرّف الشباب أيضاً مالَم يتم التصدّي لمصادر خيبة الأمل والإحباط. وكلّما زادت الهوّة بين توقعات الشباب وقدرة أو رغبة الدولة في الوفاء بها، كلّما ازداد خطر أن يتطلّع الشباب الغاضبون إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية للحصول على السلع الأساسية.

التحليل هنا يدعم الافتراض القائل أن مخاطر الصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار تزداد حيث تكون الدولة ومؤسّساتها الاجتماعية غير راغبة أو غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. لذلك فإن تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز قدرة الدولة أمر بالغ الأهمية لتحسين الظروف الاقتصادية وبناء ثقة الشعب في المؤسسات الوطنية. ولكي تبتعد موريتانيا عن حالة الضعف التي تعاني منها، تحتاج الحكومة إلى دعم مبادرات مكافحة الفساد، وتعزيز الإصلاحات في قطاع التعليم، وإضفاء الطابع المهني على أجهزتها الأمنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

الخطوات العاجلة التي يتعيّن اتّخاذها هي التالية: أولاً، لجان مكافحة الفساد موجودة بالفعل،

وتحتاج إلى تمكينها من أجل أداء وظائف التدقيق والمراجعة (من خلال منحها ميزانيات أكبر، فضلاً عن الموظفين الأكفاء وغير الحزبيين، على سبيل المثال). ثانياً، يجب وضع ضوابط فعّالة للحماية من الاحتيال، ومصادرة الأراضي، وسوء المعاملة من قبل حكّام المقاطعات والوكالات الإقليمية الأخرى التي تقدّم خدمات وبرامج للمناطق الريفية. ويمثّل سوء إدارة مشاريع تمليك الأراضي في المناطق الحضرية مشكلة رئيسة ومصدراً للصراع المجتمعي.

ثالثاً، ثمّة حاجة إلى تعزيز مستوى المشاركة السياسية والحقوق الثقافية. وكان منح ترخيص في العام 2007 للحزب الإسلامي المعتدل، تواصل، خطوة هامة نحو تعزيز المشاركة وتوسيع نظام المشاركة. وهناك حاجة إلى بذل جهود سياسية مماثلة لزيادة تمثيل الأفارقة السود والحراطين في مؤسسات الدولة. هذه الخطوات ضرورية لردم الهوّة الثقافية والعرقية والتحرّك نحو مجتمع أكثر شمولاً ومساواة.

رابعاً، ثمّة خطوات فورية مطلوبة لتحسين الحالة الاقتصادية للحراطين. وقد وضعت الحكومة برامج لمعالجة التهميش الذي يتعرّضون إليه، لكن الموارد المخصّصة حتى الآن غير كافية. وهنا يمكن أن تلعب الجهات الدولية المانحة دوراً هاماً. فالاستثمار في برامج التنمية هذه يمكن أن يساعد في تعزيز السلام والاستقرار في البلاد.

يتعيّن على الجهات الدولية المانحة دعم الجهود (الخجولة) التي تبذلها الحكومة لمعالجة فجوة توفير التعليم في البلاد. فالنقص في فرص الحصول على التعليم يؤثّر بشكل غير متناسب على المواطنين الفقراء والمهمّشين بالفعل، مايؤدّي إلى إذكاء مشاعر الغضب على النظام لديهم. وعندما يقترن انخفاض مستويات التعليم بالدوافع الأخرى للتطرّف، فإنه يمكن أن يصبح عاملاً هاماً في تطرّف الشباب الموريتاني. وثمّة أدلّة تجريبية كافية لتبيان أن توفير التعليم العادل (الممتاز) يقلّل من مخاطر الصراع المجتمعي.

لكي تنجح الإصلاحات، يحتاج الإصلاحيون الوطنيون داخل الحكومة إلى إقامة تحالفات ذات قاعدة عريضة وشاملة مع الشرائح المؤثّرة في المجتمع، وكذلك مع الجهات الدولية المانحة والمستثمرين.

لن يكون تغيير العقد بين الدولة والمجتمع سهلاً أو سريعاً. إذ يتطلّب مثل هذا التغيير المؤسّسي قيادة وطنية مسؤولة، بالإضافة إلى وجود جهات دولية مانحة على استعداد لربط المساعدة الاقتصادية بالتحسّن في الأمن الشخصي. ولابدّ من ربط المساعدات الاقتصادية، كما تنصّ سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، بفكرة «تقديم المزيد للحصول على المزيد» مع «معايير دقيقة وتسلسل في الإجراءات أكثر وضوحاً». وقد أعلن الرئيس محمد ولد عبد العزيز التزامه بتحسين الإدارة العامة وتعميق الديمقراطية. ومن الإنصاف أن تحمله الولايات المتحدة وأوروبا على الالتزام بوعوده.

الرهانات كبيرة. وهناك عوامل قويّة ستقاوم أي إصلاحات جوهريّة لترشيد إدارة النفقات العامة، وتعزيز قواعد إجراءات المشتريات وتلك التي تحكم صراعات المصالح. ولكي تنجح الإصلاحات،

يحتاج الإصلاحيون الوطنيون داخل الحكومة إلى إقامة تحالفات ذات قاعدة عريضة وشاملة مع الشرائح المؤثّرة في المجتمع، وكذلك مع الجهات الدولية المانحة والمستثمرين. وستكون لدى هذه القوى فرصة أفضل لمقاومة الضغوط التي لابد أن تنبثق من المجموعات التي يرجّح لها أن تخسر في سياق عملية الإصلاح.

ملاحظات

1 مقابلة مع عالم الاجتماع شيخ سعد بوه كامارا، 21 كانون الثاني/يناير 2012.

2

See Alain Antil and Sylvain Touati, «Mali et Mauritanie: pays sahéliens fragiles et États résilients,» Politique Etrangère, 76(1), Spring 2011, 59-69.

3

BTI2012—MauritaniaCountryReport(Gütersloh:BertelsmannStiftung,2012),12,www.bti-project.org/fileadmin/Inhalte/reports/2012/pdf/BTI%202012%20Mauritania.pdf.

4 المصدر السابق، 6.

5 المصدر السابق، 16.

6 حلّت موريتانيا في المرتبة 150 من أصل 169 دولة في مجالات الصحة والتعليم، في مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية.

7

«The State's Legitimacy in Fragile Situations: Unpacking Complexity,» OECD 2010,20,

www.oecd.org/dataoecd/45/6/44794487.pdf.

8

JemalOumar,«SahelinstabilityimpactsMauritania,»Magharebia,March19,2012,www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2012/03/19/feature-02.

9

BTI 2012—Mauritania Country Report, 10.

10 المصدر السابق.

11

RonParker,«TheSenegal-MauritaniaConflictof1989:AFragileEquilibrium,»Journal of Modern African Studies, vol. 29, no. 1 (March 1991): 155-71.

12 المصدر السابق.

13 في هذا المناخ العرقي والعنصري المتوتّر، أنشأت ثلاثة أحزاب سريّة القوات الأفريقية لتحرير موريتانيا (Flam)، في العام 1983. وفي العام 1986، بدأت الدولة بشنّ حملة على المعارضة، خصوصاً بعد ظهور «بيان الأفارقة السود المضطهدين»، وهو وثيقة تتهم النظام بتطبيق سياسة الفصل العنصري التي همشت الأفارقة السود عمداً. ألقي القبض على واضعي الكرّاس وتعرضوا إلى التعذيب. وتم طرد آخرين من وظائفهم في الخدمة العامة. في العام 1987، استهدفت السلطات ضباط عدة من البولار في الجيش بعد محاولة انقلاب فاشلة.

14

Stéphanie Pézard, with Anne-Kathrin Glatz, «Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications,» Small Arms Survey, Graduate

Institute of International and Development Studies, Geneva, 2010, 8, www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/B-Occasional-papers/SAS-OP24-Mauritania-EN.pdf.

15 كانت معاناة جماعة البولار هي الأكبر، خصوصاً تلك الموجودة في منطقة براكنة، إلى الجنوب الغربي من موريتانيا.

See Antil and Touati, «Mali et Mauritanie: pays sahéliens fragiles et États résilients.»

16 المصدر السابق، 14.

17 المصدر السابق.

18 في الواقع، كانت الحكومة الموريتانية قد سمحت للحراطين، الذين كان بعضهم قد طُرِد من السنغال، بالاستقرار في أرض الموريتانيين من أصل أفريقي الذين طردوا إلى السنغال... هؤلاء السكان الجدد، الذين نظمّوا ميليشيات لحماية أنفسهم، حصلوا على أسلحة من الحكومة وارتكبوا بها أعمال عنف خطيرة ضد قرويين آخرين، بموافقة من قوات الأمن التي كانت موجودة.

Pézard and Glatz, «Arms in and Around Mauritania: National and Regional Security Implications,» 9.

19

«Islamism in North Africa IV: The Islamist Challenge in Mauritania: Threat or Scapegoat?» International Crisis Group, Middle East/North Africa Report no. 41, May 11, 2005, www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/mauritania/041-islamism-in-north-africa-4-the-islamist-challenge-in-mauritania.aspx.

20

Cédric Jourde, «Mauritania 2010: between individual willpower and institutional inertia,» IPRIS: Maghreb Review, March 2011, www.ipris.org/php/download.php?fid=475.

21

BTI 2012 — Mauritania Country Report, 21.

22 المصدر السابق، 17.

23

«Policearrest56inMauritaniaovercensusprotests,»AgenceFrance-Presse,September 30, 2011, http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hc_1JRl-_LWVW6JeHTY4WlSJ1JZQ?docId=CNG.d9df7a767e5cfba2d4b83b752fec7796.6e1.

24 المصدر السابق.

25 كان الهجوم الذي قام به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انتقاماً من سجن ولد الطايع لسبعة موريتانيين شاركوا في معسكرات تدريب في مالي، فضلاً عن دعمه لمبادرة عموم الساحل (PSI)، وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. والواقع أن الهجوم الإرهابي «وقع بعد فترة قصيرة فقط من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي إلى نواكشوط، وقبل بداية عملية «قفل الصوّان» العسكرية التي نظمت في إطار مبادرة عموم الساحل».

Pézard and Glatz, «Arms in and around Mauritania,» 23.

26 مقابلة مع محمد محمود أبو المعالي من نواكشوط، 16 كانون الثاني/يناير 2012.

27

See Guilain Denoeux and Zeric Smith, «Mauritania Pilot–CT and Development,» USAID, June 2008, 8; Rebecca Winthrop and Corinne Graff, «Beyond Madrasas: Assessing the Links between Education and Militancy in Pakistan,» Working paper 2, Brookings Institution, June 2010, www.brookings.edu/~/media/Files/rc/papers/2010/06_pakistan_education_winthrop/06_pakistan_education_winthrop.pdf.

28 مقابلة مع البروفسور مختار محمد شيخنا، 17 كانون الثاني/يناير 2012.

29 مقابلات أجريت في 18 كانون الثاني/ يناير 2012، في نواكشوط.

30 وفقاً لدراسة الوكالة الأميركية للتنمية، كانت بوتلميت وكيفة والنعمة جميعها «بلديات ينشط فيها الخطباء المتشدّدون، حيث يمكن العثور على تركيزات أكبر من المتطرفين، و/أو الأماكن التي جاء منها المتطرفون الذين اعتقلوا في العامين الماضيين في أغلب الأحيان». وقد أكد محاوريّ مثل هذه النتائج، مشيرين إلى بوتلميت كمنطقة مثيرة للقلق بشكل خاص. وفقاً لأبو المعالي، فإن بوتلميت تشكّل معقلاً للدعاة السلفيين وحاضنة للفكر المتطرّف. وقال أن الأطفال بشكل خاص معرّضون إلى التلقين. بوتلميت هي أيضاً المنطقة التي نشأ فيها عدد من الموريتانيين الذين قاتلوا في أفغانستان.

31 مقابلة مع يحيى ولد البراء، 9 كانون الثاني/ يناير 2012، نواكشوط.

32

Denoeux and Smith, «Mauritania Pilot – CT and Development,» 12.

33

«Islamism in North Africa IV.»

34

Jake Tapper, «Terrorism Bulletin Says Highlighting Al Qaeda Racism Could Deter African Recruits,» ABC News blog, July 24, 2010, http://abcnews.go.com/blogs/politics/2010/07/terrorism-bulletin-says-highlighting-al-qaeda-racism-could-deter-african-recruits.

ذكرت نشرة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أن بعض مجندي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ادعوا أن التنظيم «كان عنصرياً بشكل واضح ضد بعض الأعضاء السود من غرب أفريقيا لأنه تم إرسالهم لمهاجمة أهداف ذات مستوى أقل فقط».

35

Cédric Jourde, «Sifting Through the Layers of Insecurity in the Sahel: The Case of Mauritania,» Africa Security Brief, No. 15, September 2011, 4, /www.ndu.edu/press/lib/pdf/Africa-Security-Brief/ASB-15.pdf.

36 وفقاً لمختار محمد شيخونه، فإن الحكومة لاتسيطر على أكثر من 10 في المئة من المساجد.

37

See «Mauritania: A New Drug-Trafficking Hub in the Making?» http://wikileaks.org/cable/2009/06/09NOUAKCHOTT386.html.

38

See Pézard and Glatz, «Arms in and around Mauritania,» 47-48.

39 المصدر السابق، 22.

40

Jemal Oumar, «Sahel instability impacts Mauritania,» Magharebia, March 19, 2012, «www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2012/03/19/feature-02.

41

Laurence Aida Ammour, «La Mauritanie au carrefour des menaces régionales,» Centre Français de Recherche sur le Renseignement, February 1, 2011.

http://www.cf2r.org/fr/tribune-libre/la-mauritanie-au-carrefour-des-menaces-regionales.php

42

George B. N. Ayittey, Africa in Chaos (New York: St. Martin's Griffin, 1999), 151.

43 هذه هي المعضلة التي يواجهها المجتمع الدولي عندما يساعد في بناء وحدات مكافحة الجريمة المنظّمة في موريتانيا. هذا التحدي ذو شقّين: (1) التأكد من أنه لايتم تحويل ضباط الشرطة والجمارك الأفضل تدريباً وتجهيزاً لمكافحة المخدرات إلى مهربي مخدرات قادرين وأقوياء و(2) إقناع النخب الحاكمة بأن تطوير وحدات محترفة لن يشكل تهديداً لنظام الدولة (أي، انقلاب).

44

Cedric Jourde, «Sifting through the Layers of Insecurity in the Sahel: The Case of Mauritania,» Africa Security Brief, no. 15, September 2011, 3.

45

See «Mauritania: A New Drug-Trafficking Hub in the Making?»

46 وفقاً لما جاء في البرقيات الأميركية التي نشرها موقع ويكيليكس، «يستخدم القنب الهندي، المعروف أيضاً باسم ديومبا، من قبل السونينكي والبولار في الغالب. وهو من المخدرات الرخيصة (مقدار كوب من الشاي يكلّف 1000 أوقية أي حوالى 4 دولارات) التي تأتي من غانا وتدخل موريتانيا عبر السنغال».

47

Raby Ould Idoumou, «Mauritania spreads moderation through mosques,» Magharebia, March 15, 2012,

www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/en_GB/features/awi/features/2012/03/15/feature-04.

48 مقابلة مع السلمو ود مصطفى، 18 كانون الثاني/يناير 2012، نواكشوط.

49

Antil and Touati, «Mali et Mauritanie: pays sahéliens fragiles et États résilients.»

50

Denoeux and Smith, «Mauritania Pilot – CT and Development,» 8.

51 مقابلات مع محمد محمود أبو المعالي، 16 كانون الثاني/ يناير 2012، ومختار محمد شيخنا، 17 كانون الثاني 2012.

52

Denoeux and Smith, «Mauritania Pilot – CT and Development,» 12.

53 المصدر السابق.

نبذة عن الكاتب

أنوار بوخرص هو أستاذ مساعد في العلاقات الدولية في جامعة ماكدانيال في وستمنستر، ماريلاند، ومؤلّف كتاب «السياسة في المغرب: الملكية التنفيذية والاستبداد المستنير» (Politics in Morocco: Executive Monarchy and Enlightened Authoritarianism Routledge 2010). ويشارك بوخرص في إدارة مشروع مجموعة العمل الخاصة بموريتانيا في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، حيث يجتمع الباحثون وصانعو السياسات في أربع طاولات مستديرة، من كانون الثاني/يناير إلى نيسان /أبريل 2012، وذلك لمناقشة كلٍّ من القضايا الأساسية التي تواجهها البلاد وردِّ فعل المجتمع الدولي. بوخرص هو أيضاً زميل سابق في مركز بروكنجز الدوحة، حيث نشر دراستين بعنوان «العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرير غير المكتمل» و«مواجهة نمو الشبكات الإرهابية في المغرب العربي» (Political Violence in North Africa: The Perils of Incomplete Liberlization. Fighting the Growth of Terrorist Networks in the Maghreb). وقد نُشِرَت مؤلّفاته الأخرى في عدد كبير من المجلات والصحف الرئيسة في الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

مؤسسة كـارنيغي
للسلام الدولـي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القُطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

مركز الأبحاث العالمي

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org